



مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية ربع سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الأولى - العدد الرابع - سبتمبر 2017

تصدر عن



مركز الخليج العربي
لِلدراستات الإيرانية
AGCIS

www.arabiangcis.org

دول الخليج والحالة الثورية الإيرانية: مقاربة للواقع ورؤية للخروج منه

د. محمد الرميحي

أستاذ علم الاجتماع بجامعة الكويت

إنّ العنف له أشكال مختلفة، يبدأ بالعنف اللفظي وينتهي بالعنف الصلب (استخدام القوة)، وقد ظهر العنف اللفظي من جانب إيران ضدّ دول الجوار منذ قيام الثورة، فهي حركة «انقلابية» تحمل كل مكونات الحركات الانقلابية، أي إنها غير واثقة من نفسها، أو معتمدة على «شرعية» غير واضحة في الحكم، وتنظر إلى المخالفين لها على أنهم أعداء ويجب التخلص منهم أو جعلهم على شاكلتها. تلك صفات لكل الحركات الانقلابية، منذ الثورة الفرنسية وحتى الثورة البلشفية.



بواجهه الكاتب العربي الذي يحاول الحديث عن المسألة الإيرانية المعاصرة بشكل موضوعي بإشكالية منهجية ذات ثلاثة مداخل رئيسية، هي: المدخل الأول والأساسي أن هناك من يريد أن يخلط بين المفاهيم للاصطياد في المياه العكرة، فالحديث ونقد سياسة «جمهورية إيران الإسلامية» يعمد كثيرون إلى المسارعة بالخلط بينها وبين نقد المذهب الشيعي! وهذا الخلط سهل وضع المنتج المكتوب موضع التساؤل والشك وحتى الرفض من البعض، كما يجعل سياسة إيران تجاه المنطقة والعالم مسوقة لدى كثير من العامة، لأنها ترى أنها «لا تدافع عن مشروع توسعي إيراني» كما هو في الواقع، ولكن عن مشروع أساسه «الدفاع عن الشيعة»، لذلك وجب القول إن هذه المطالعة مختصة بنقد السياسة الإيرانية، وخصوصاً في الجوار، لا نقد المذهب الشيعي ولا التعميم غير العلمي بأن «كل الشيعة، وخصوصاً العرب» هم قوم تبع لإيران، البعض منهم لأسباب عقائدية أو عرقية أو سياسية يفعل ذلك، ولكني أحاذر من التعميم أيضاً.

والمدخل الثاني أن الحكم الإيراني القائم في الجمهورية الإيرانية اليوم هو حكم قائم على منصّة دينية لها لون مذهبي، ولكن ذلك تبسّط في الفهم، فهو حكم «قومي يلبس ملابس دينية/مذهبية»، وبهذه الصفة، خصوصاً الأولى (الدينية)⁽¹⁾، فإنّ سقف علاقته بالجوار وبالعالم سقف محدود في حرية المناورة، تحكمه «دوغما» تأخذه في الممارسة إلى مكان ما من التعصب و«الحكم الفاشي»⁽²⁾. قد يكون هناك هامش محدود من المناورة السياسية، ولكنها في حدود ضيقة، لأن النظام بشكل عام لا يستطيع الفكّك من «المقولات الدينية/ وربما غير الواقعية أو غير المناسبة للعصر»، فهو في مكان ما من «المراوحة» بين متطلبات الدولة الحديثة والعصر الذي تعيش فيه، وبين مقولات مطلقة مستمدة من وهم التفوق التاريخي أو الحلول النهائية لمشكلات البشر التي سوف يحققها «الإمام الغائب»، والأخيرة مقولات مطلقة وضبابية، وبين واقع عالمي وإنساني مختلف.

أما المدخل الثالث فمع مرور الزمن في ظل «الحكم الإسلامي الحالي الذي بدأ في إيران منذ 1979» فإنّ الشركاء في الوصول إلى الحكم يُصفّون بعضهم بعضاً، وتثور العداوات بينهم. في البداية كانت التصفية بالعنف في ما بينهم (قتل أو نفي بعض المسؤولين)⁽³⁾، ثم تحوّلت إلى صراع ليس خفياً بين مدرسة إن صحّ التعبير- تقليدية وأخرى إصلاحية، وهذا الصراع مرشّح أن يتصاعد في السنوات القليلة القادمة، وخصوصاً بعد إنهاء وجود الصفّ الذي ساهم في الثورة. وقد ظهرت إلى العلن الخلافات بين الرئيس المنتخب من جديد حسن روحاني والمرشد الأعلى علي خامنئي، وكل له أنصاره ومحاربه.

أولاً: أسباب العنف الإيراني في الجوار

العقيدة الاستراتيجية لجمهورية إيران الإسلامية هو «الخوف الشديد (الرهابي) من عدم بقاء النظام»، وهو خوف قد يكون حقيقياً جزئياً، وقد يكون مغرماً في التخيل، لذلك فإن التعامل مع الخارج يتم بحذر شديد، وتتخذ كل الوسائل الممكنة «المتاحة لحماية النظام»، وإن أفضل حماية للنظام في نظر الحكم الإيراني هي «الحرب خارج الأرض الإيرانية»، وقد اتخذت خطوات على الأرض لتحقيق تلك الاستراتيجية، منها «تطهير الجوار الجغرافي من كل احتمالات التهديد الحقيقي أو المتخيل للنظام، وأيضاً تجنيد الأنصار في داخل الدول المجاورة» والاستعانة في تحقيق تلك الاستراتيجية بثغرات يخلقها تضارب المصالح بين الدول في الجوار، مع استخدام ثلاثة عناصر جاذبة، هي المذهب من جهة، والمال من جهة ثانية، والشعارات من جهة ثالثة، لتنفيذ تلك الاستراتيجية. وقد ساعدت عوامل تفكك الدولة الوطنية العربية في الجوار من الداخل (في كل من العراق وسوريا واليمن ولبنان) على الدفع بأدوات تلك الاستراتيجية إلى النجاح النسبي⁽⁴⁾.

هناك عدد من المدخلات «التاريخية/السياسية/الاقتصادية/الاجتماعية» تفاعلها في تمكين السياسة الإيرانية العنيفة في الجوار الجغرافي من التغلغل والتوسع، فالتاريخ يؤكد لنا أن قبول «الحكم الإسلامي» في إيران تم على مضض، من العالم ومن الجوار وحتى من جزء كبير من الشعب الإيراني، كما أن الشعور الإيراني القومي ظل يفعل فعله على مر التاريخ⁽⁵⁾، ويعزز بنظرة لا تخلو من العنصرية، مما يعزز من أسباب الكراهية، فدخل الإسلام إلى إيران يُسمى في الأدبيات الإيرانية على فترات طويلة بأنه «احتلال عربي»! كما أن صورة العربي تُرسم في كثير من الأدب الإيراني على أنه «الرجل الجاهل الحافي آكل الجراد»⁽⁶⁾! من مظاهر هذا التوجه أن معظم الحكام الإيرانيين الحاليين، بصفتهم رجال دين، يتقنون العربية بسبب تعليمهم الديني، ولكنهم يرفضون التحدث بها.

أما الأسباب السياسية فبعض عناصرها متداخل في التاريخ السياسي الإيراني الحديث، وأدى بعضها إلى إجهاض «ثورات إيران» بسبب تدخل خارجي، وخصوصاً من القوى الكبرى⁽⁷⁾، لذلك فإن أفضل استراتيجية لحماية الثورة، في نظر النخبة الحاكمة، والدفاع عنها هي «الهجوم»، وبناءً على ذلك فإن بقاء الثورة (الحكم) يقوم على تطوير الهجوم الخارجي دائماً، تحت شعارات مختلفة، بعضها يمكن أن يسوق بسهولة نسبية لجمهور غير مُحصّن، مثل «نصرة المستضعفين، أو الوقوف أمام إسرائيل، أو مناصرة الفلسطينيين، أو حرب الولايات المتحدة، أو حتى نصر المظلومين من الشيعة، أو حرب

الاستكبار والمستكبرين»... إلى آخره من تلك الشعارات. وقد ساعد في الجانب السياسي ضعف أو هزال بعض الدول العربية أو تفككها، كما حدث في لبنان مثلاً، إذ استقوت إيران بحلفاء لها لا يخرجون عن كونهم «عملاء» تحت شعارات مضللة، أو تحلل الدولة العراقية، أو شعور حكم الأقلية في سوريا بأهمية اللجوء إلى إيران للاستقواء على الأغلبية، أو احتضان طائفة «الحوثيين» في اليمن الذين يحملون بإعادة حكم الإمامة. أمام هذه الشقوق في الجسم السياسي العربي تتمدد إيران، وتستخدم في تمددها العنف «الناعم» و«الخشن» على السواء.

ثانياً: التغيير في النظام العالمي

دول الخليج، وحتى الإقليم العربي، يتأثر بالمتغيرات الدولية، ربما قبل غيره من المناطق الجغرافية، وقد وجد نفسه أمام تحديات غير مسبقة بدأت من العقد الأول للقرن الحادي والعشرين، تتمثل في «تغيير جذري في النظام العالمي»، بدأ تدريجياً بأحداث 11 سبتمبر 2001، وظهرت نتائجه شبه الأخيرة في اختيار السيد دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة في نوفمبر 2016، وتحول معظم الدول الغربية إلى اليمين، وبروز سياسات الحمائية والانعزالية، في الوقت الذي شهد فيه الإقليم العربي تفككاً وحروباً أهلية غير مسبقة في الشكل وطول الزمن، كما أشرت في السابق، إذ يشهد الإقليم الخليجي «حرباً في اليمن»، وتراجعاً في أسعار النفط، ونمواً في المطالب الاجتماعية والسياسية، وحروباً أهلية في الجوار، دعت إلى إعادة النظر استراتيجياً في سياسات الجوار، وما بعد الجوار.

أمام هذا التغيير في السياسات، خصوصاً سياسة الولايات المتحدة في فترة حكم باراك أوباما (2008-2016)، ووضع دول الخليج كثيراً من اللوم على تلك الإدارة⁽⁸⁾، وغموض توجهات الإدارة الجديدة في ما بعد، حاولت دول الخليج أن تجد لها طريقاً باتجاه إيران، وتتلمس لها طريق «تفاهم ما مع إيران»، خصوصاً بعد تكليف الكويت من قبل مجلس التعاون لحمل رسالة إلى إيران في 25 يناير 2017، في محاولة لإيجاد صيغة حوار عقلائي متوازن⁽⁹⁾، إلا أن تلك المحاولة لم تؤت أكلها، وبقيت إيران هي المكان الأكثر نشاطاً في التدخل المباشر في الإقليم العربي، فهي تمد نفوذها في العراق وفي سوريا وفي اليمن وفي لبنان، وتتدخل في بعض بلدان الخليج مثل البحرين والمملكة العربية السعودية على سبيل المثال لا الحصر⁽¹⁰⁾.

معروفة هي مطالب الدول الخليجية من طهران، وفي أساسها «الكف عن التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج». إن إيران اليوم تستشعر بأن هناك احتمالاً ممكناً في أن

تتغير السياسة الأمريكية تجاهها من أسلوب الإدارة السابقة «المهادنة»⁽¹¹⁾ إلى أسلوب قد يتصف بالمواجهة. هذا الشعور في طهران دفع بعض سياسيينها إلى «محاولة مغازلة دول الخليج» من خلال تكرار تصريحات على لسان وزير الخارجية محمد جواد ظريف بالرغبة في «التعاون مع السعودية في ملفّات عالقة، كما تعاوناً في ملفّ لبنان». الحقيقة أن ما حدث في لبنان هو شبه انتصار للمشروع الإيراني، وإن غُلفَ بعدد من المخارج التي تبدو أنها «متعادلة»، فحزب الله وأنصاره السياسيون ما زالوا المؤثرين في السياسة اللبنانية، وهو حزب تابع كلياً لإيران والوليّ الفقيه، كما أن إيران حجزت لها مقعداً في التسوية السورية من خلال التعاون مع موسكو وأنقرة، كما شكّلت الأزمة البينية بين كل من قطر والدول الأربع «مصر، السعودية، الإمارات، البحرين» فرصة حاولت من خلالها إيران التدخل، بتقديم تسهيلات لوجيستية لقطر⁽¹²⁾، ليس حُباً في قطر بالطبع ولكن للاستفادة من الخلاف سياسياً⁽¹³⁾.

إيران في هذه المرحلة قد تبحث عن شيء من المهادنة جرّاء ضبابية موقف الإدارة الأمريكية الجديدة، التي ما زالت في طور التشكّل، وهي ترسل برسائل مختلفة (بعضها متناقض) حول سياساتها في المنطقة. إيران رغم تحوّلها من سياسات الإدارة الأمريكية الجديدة تقوم بالاحتفاظ بكل «منجزاتها» في العراق وسوريا واليمن ولبنان، وعدم التخلّي عن سياستها على شكل «مضايقات» في الجوار الخليجيّ، كما حدث من اقتحام سجن وتهريب مسجونين في البحرين⁽¹⁴⁾، أو تغذية جماعات بسموم الكراهية في المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية، من أجل إثارة الشغب في الداخل السعوديّ، أو حرق السفارة السعودية في طهران والقنصلية السعودية في مشهد في 2 يناير 2016. وفي مقابل شيء من التهذئة فإن إيران تريد أن «تأخذ شيئاً ما من دول الخليج، ويمكن هنا الحديث عن تنسيق، من وجهة النظر الإيرانية، في أمور التجارة البينية وأمور النفط وربما نوع من ترتيبات الأمن في بحر الخليج»، إلا أن اعتبار بعض أبناء الشيعة في دول الخليج هم ممن يتوجب حمايتهم من إيران، أو أن يكون لطرهان «نفوذ ووجود» في دول الخليج، قضية ليست خلافية حادّة فقط، ولكن مرفوضة جملة وتفصيلاً، كما أن الموقف من المملكة العربية السعودية الحادّ، الذي يتمثل في إثارة المشكلات في «كل موسم حجّ تقريباً»، يزيد من توتر العلاقات الخليجية الإيرانية، هذا التوتر مبنيّ على موقف خرافيّ بأن المهدي المنتظر سوف يخرج أولاً من مكة⁽¹⁵⁾!

ثالثاً: التدخلات الإيرانية العنيفة في الخليج

هناك عديد من مظاهر التدخل الإيراني في شؤون دول الخليج، وهو تدخل يتسم بالعدوانية والاستخفاف أيضاً، ففي شهر يونيو 2016 أصدرت المحاكم الكويتية حكماً نافذاً على مجموعة من الكويتيين والإيرانيين، في ما عرف بـ«خليفة العبدلي»⁽¹⁶⁾، وقد اهتز المجتمع الكويتي عن بكرة أبيه خلال خمسين يوماً فقط مرتين في عام 2015 بين شهري يونيو وأغسطس، بعمق وبحسرة. المرة الأولى في 26 يونيو⁽¹⁷⁾، والمرة الثانية في 13 أغسطس 2015⁽¹⁸⁾. المرة الأولى كان الفاعل من السنة، وبإيعاز من مجموعته المتشددة، وكان الهدف الأعمق هو شق المجتمع الكويتي وتمزيق الوحدة الوطنية. وفشل الهدف ونجح القتل. وكان الثاني من الشيعة، خلفه حزب الله اللبناني ومسانده الإقليمي إيران، من أجل نفس الهدف، شق الصف الوطني. وفشل في تحقيق الهدف وضبطت الوسيلة هذه المرة (كم كبير من السلاح المتنوع سُمي رمزاً بين المتآمريين «حبّ الرمان»). الفعلة في المرة الأولى من السنة والفعلة الثانية (تخزين حبّ الرمان)⁽¹⁹⁾ من الشيعة. وهنا يجب أن نفتح ملفين من أجل مناقشتهم: ليس كل السنة الكويتيين هم «داعش» أو «السلف الجهادي»، وليس كل الشيعة الكويتيين أو غيرهم من الخليجيين هم «حزب الله المحلي» أو تابعين لحزب الله اللبناني. كلتا الفئتين أولاً أقلية ناشزة من أهل الكويت أو من الخليج أو محاربيهم في الخارج، وكلا الفعلين سياسياً بامتياز، ثم إن الفعل الأخير «تخزين أسلحة للإضرار بالمجتمع الكويتي» تبين فيه أن الخلية ساعدتها عناصر مسيحية (تنتمي إلى حزب ميشيل عون)، أي إن الموضوع بجانب كونه سياسياً بامتياز أريد به خلط الأوراق والتقية، فالمكون المسيحي فيه يؤكد أيضاً عدم طائفته فقط.

هذان الملفان (اتهام طائفة أو الحديث عن مذهبية) يجب أن يُلقا ويكتب عليهما «غير صالحين للتداول لدى العقلاء»، فالجريمة شخصية والعقوبة شخصية أيضاً. شيطنة طائفة وتعميم المواقف عليها فيه تصيد سياسي، كما أن فيه نكوصاً أخلاقياً تستفيد منه إيران، فالإرهاب عابر للطوائف، كما أن السكوت على فعل الإرهاب لاسترضاء دولة أو طائفة هو جريمة أيضاً. هذه القوى خارج الدولة تريد العبث أولاً بأمن الكويت، وثانياً بأمن المنطقة الخليجية، وبعضها حقق نجاحاً نسبياً، وبعضها فشل فشلاً ذريعاً.

لقد كان تدفق الكويتيين على المسجد الكبير من أجل التعزية في الشهداء الذين سقطوا في مسجد الإمام الصادق بعد 26 يونيو 2015 شاهداً على فهم عميق لأهل الكويت بما يراد لهم من ذلك الفعل، وأن استمرار التلاحم الوطني أصيل وممتد وغير مكدر، يعطل

الأعداء عن الوصول إلى الهدف الذي يبتغونه، ويعني الفشل في تحقيق الهدف الذي أرادتَه الجماعة المفارقة (المجموعات الإرهابية أو الدولة الإيرانية)، فقد قامت معظم شرائح السكان بشجب ما حصل من قتلٍ أعمى وقتها، وليس التبرئة منه فقط. لقد كان شجباً واضحاً جلياً لا لبس فيه ولا مهادنة⁽²⁰⁾.

في المرة الثانية، السلاح المخزن أو «حَبِّ الرَّمَان» كما أشارت المراسلات بين أفراد الخلية، رغم أن كثيرين شجبوا المحاولة وشعروا بالغضب الحقيقي على من قام بالفعل ومن خطط له، كانت المطالبة من الجميع للدولة بأن تبيّن للناس بشفافية ووضوح مَنْ هُم القائمون على تلك الفعلة النكراء، وَمَنْ وراءها بالأسماء والتواريخ، إلا أن البعض -وأقول البعض- دخل في المرحلة الرمادية، وهي أن إيران أو حزب الله اللبناني ربما ليس لهما علاقة بهذه الترسانة من الأسلحة! التي بثت الرعب في أوصال كل من شاهد حجمها. إذا عطفنا ذلك على أن الدولة الكويتية، ومنذ أشهر طويلة وقبل اكتشاف الأسلحة، كانت تنادي الجميع وفي كل وسائل الإعلام وتكراراً بأن كل من لديه سلاح غير مرخص برخصة جارية التاريخ يسلم ما لديه للدولة، حتى لو كان سلاحاً خريباً غير قابل للاستعمال، وكانت الإعلانات تُذكر الجميع بعدد الأيام الباقية على انتهاء المهلة، ورغم كل ذلك فإن هذا المخزون الذي هو سلاح قابل للاستعمال جعل الجميع في حالة من الرعب، فما يبقى تحت الأرض مخزناً لا يحتاج إلى كثير ذكاء أنه حُزن ليوم معلوم! وتأتي الأحكام التي صدرت في يونيو 2016 كعنوان للحقيقة التي جرمت تدخل حزب الله وإيران.

الحاجة ماسّة في هذا المرحلة بالذات ومن المعنيين في دول الخليج إلى أن ينتبهوا إلى حقيقة أن الحالة الرمادية يجب ألا تستمر، هذا أمن الوطن والإقليم والمواطن، لا مساومة عليه ولا مجاملة فيه، فحزب الله قبل أيام من اكتشاف الخلية المسلحة في الكويت رفع أمينه العام يده من خلال التلفزيون مُحيياً القيادة الكويتية والشعب الكويتي، رافعاً يده اليمنى إلى عمامته بسلام شبه عسكري، على تكاتفهم واستنكارهم الحادث البشع الذي وقع لمسجد الإمام الصادق. ربما كان يعلم أن هناك عملية تخزين للسلاح جارية في البلد، وأن هناك مواطنين مع غيرهم يدربون في ساحات سيطرته الخلفية للقيام بأعمال إرهابية ويعدون سلاحاً خارج سلاح الدولة للانقضاض على الدولة والمواطنين من أجل تقويض نظام الدولة الوطني، وهو أمر ليس خطيراً فقط، بل ومُجرّم ومُدان في نفس الوقت، إلا أن هذا من ضمن «سياسة التقية» التي ينفذها حزب الله في أكثر من مكان، كشوكة في ظهر دول الخليج.

من هنا فإن الحديث عن فروقات بين تَبَع حزب الله، والذين قاموا بالتخزين لأهداف إجرامية، والسياسة العامة التي تتبناها إيران الدولة، هي فروقات غير مقبولة التصديق إلا للسذج، خصوصاً أن تصريحات الدولة الكويتية ونتيجة التحقيقات التي سُرِّبَت للصحف قد أثبتت ذلك التشبيك بين المقبوض عليهم، ومن ثمَّ صدرت ضدهم أحكام، وبين حزب الله وعنصر إيراني يعمل في السفارة الإيرانية في الكويت، حقيقة ثابتة. فلم يُعدَّ حزب الله في حقيقة الأمر «حزباً مقاوماً» لإسرائيل كما تدَّعي ماكينته الإعلامية منذ فترة طويلة، فقد قام أولاً بتعطيل الدولة اللبنانية، بسبب الاغتيالات المتكررة وعلى رأسها اغتيال الرئيس المرحوم رفيق الحريري، وانتهى بشن حرب على شعب مجاور (سوريا) يريد فقط أن يتمتع بالحرية والعيش الكريم الذي يتمتع به أي مواطن يرغب في أن يعيش بكرامة. ثم تحوّل إلى العبث بأمن الدولة الوطنية في الخليج كما تبين⁽²¹⁾ في حالة الكويت والبحرين والسعودية، وهو سيناريو عنوانه «خلق مجموعة مسلحة» داخل الدولة، على غرار حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن.

لا مكان للحالة الرمادية عند تعرّض الأوطان لخطر جسيم، خصوصاً في منطقتي حساسة ومفتوحة وبها مؤسّسات التمثيل الشعبي ومجتمع مدني نشط. فرع الإخوان المسلمين في الكويت إبان الغزو العراقي لها مال بعضهم مع التنظيم الأمّ وجاء بمبررات «رمادية» لتسوية الاحتلال، فما لبث أن قام الكويتيون بإدانة ذلك الموقف على رؤوس الأشهاد، والكتابة صراحة بأن ذلك الموقف ضدّ الأمن الكويتي، ممّا جعل منتظمي الحركة يفصلون بينهم وبين التنظيم الأمّ على الأقل ظاهرياً، وهو أمر مطلوب اليوم من الفريق الخليجيّ الصغير الآخر الذي يمدّ ولاءه السياسيّ إلى الخارج، إيران أو المجموعات خارج الدولة في العراق ولبنان، وهو ميزان لا يقبل التطفيف، خصوصاً في بلد يتاح لكل أطراف مواطنيه حرية التعبير العلنيّ عن المواقف، ويعبّر عن الناس بكل اجتهاداتهم، مهما كان تقييم البعض لتلك الممارسات أو المؤسّسات.

في البحرين تقوم إيران وحزب الله وكذلك بعض القوى السياسيّة في العراق بتأجيج الساحة الداخليّة، خصوصاً بعد فبراير 2011، إذ قررت بعض القوى «الشيعة المسيّسة» تدمير العمليّة السياسيّة، التي كان صُلُبها «دستور وانتخابات»، وتصعيد المطالب إلى إقامة «حكومة إسلاميّة»، وتحويل حراك الشعب البحرينيّ أولاً إلى طائفيّ، وثانياً إلى تابع لدولة أخرى (هي إيران). كان ذلك انزلاقاً حدّ منه في حينه عقلاء «من الشيعة والسنة» في البحرين دون أن يتلفت إليهم من تلك القوى أحد، وحتى وصل الأمر إلى استخدام العنف

لم تكن إيران بعيدة عن المشهد، ولم يكن حزب الله بعيداً أيضاً، فقد ظهر الأمين العام لحزب الله اللبناني (الناطق باسم إيران) تكراراً على شاشات التلفزة التابعة له، مهدداً الدولة في البحرين بالويل والثبور، في تدخل واضح وفجّ في شؤون المنطقة، وبالمخالفة لكل القواعد الدوليّة، كما اتخذت إيران من عقاب رجل الدين السعودي نمر النمر قضية حاولت تأجيجها، مع العلم بأنه كان من ضمن مجموعة من سبعة وأربعين شخصاً اتُّهِموا بالإرهاب، ولم يكن النمر يُخفي ولاءه المطلق لـ«الوليّ الفقيه».

المكان الرماديّ هو الذي يوقع المجتمعات في الخسران، وإذا كان مطلوباً من البعض أن يقبلوا الموقف الرماديّ لأسباب دبلوماسية أو مواءمة سياسية، فقد كان ذلك الموقف الرماديّ فرض عين على من يتصدى للحديث للناس.. من الأخبار التي نشرت في الصحف الكويتية أن خلية «العبدلي» قد تم تدريبها في لبنان، وأن أفرادها كانوا يسافرون من الكويت إلى أوروبا ثم منها عودةً إلى لبنان، هذا أنعش في ذهن الكويتيين الموجة الإرهابية التي سُنت ضدهم، مسؤولين ومواطنين في الثمانينات، كان أضخمها محاولة قتل أمير الكويت وقتها، المرحوم جابر الأحمد، ومن ثمّ قتل مسافرين أبرياء بدم بارد نُكست جثثهم من أعلى سلّم الطائرة المخطوفة، بعد اختطاف طائرات تابعة للأسطول الكويتي المدني⁽²²⁾!

رابعاً: الطبيعة التدميرية لإيران

في 21 أبريل 2017 صرّحت مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة نيكي هالي بأن «العالم لا بدّ أن ينتبه إلى الطبيعة التدميرية لإيران وحزب الله»، وحتى قبل أن يتضح الدور الذي لعبته إيران في الحث على احتجاز ومن ثمّ إطلاق سراح المختطفين القطريين بعد أيام من ذلك التصريح، الذي أخذ مساومات طويلة من أذرع تابعة لإيران في كل من العراق ولبنان، وكلها جماعات إرهابية ترعاها طهران، تبين مرّة أخرى أن الدولة الإيرانية ليست بعيدة عن رعاية الإرهاب من أجل تحقيق مصالح سياسية⁽²³⁾. تلك حقيقة ثبتت في أكثر من منعطف في العقود الأخيرة. لا أحد يعرف حدود اللهجة التصعيدية الأمريكية تجاه إيران في الإدارة الحالية، وما الخيارات المتاحة للإدارة الجديدة (إدارة ترامب) لخفض شهوة إيران التوسعية في الجوار. الحديث يجري عن ضغوط ومحاصرة اقتصادية وقوائم تتبع للأشخاص والممتلكات⁽²⁴⁾، إلا أنّ تلك الخيارات -صغرت أو عظمت- بطبيعتها سوف تؤدي إلى توتر قد تتحسّب له طهران بزيادة استخدام أذرعها المنتشرة في عدد من الدول العربية المجاورة، وربما لاقتناص الفرص وإثارة الفوضى وتخريب السلم

الاجتماعي، وإراقة دماء عربية أكثر غزارة في العراق وسوريا واليمن وربما دول الخليج! في كل ذلك تتوسل طهران للتصيد في لجة ضبابية هي «الإرهاب»، وتدعي من خلال إعلامها وبقلم كبار مسؤوليها أنها «تحارب الإرهاب» حتى أصبح «الإرهاب» الصنم الذي يُرجم من كل صوب، حتى من صانعيه، لأنه نُحِتَ ليرجم. ومع صراع «العمائم» المستمر يتأكد للشعوب الإيرانية أنه لا فكّك من حكم رجال الدين وبطريقتهم، حتى لو كان بعضهم قد شارك في التصفيات الجسدية باسم القانون للمعارضين⁽²⁵⁾.

التصعيد الأمريكي ضدّ إيران لأصحاب العقول مُحزن للشعوب الإيرانية التي تبتغي الفكك من نظام كهذا، وتتمنى الدخول إلى سكة التنمية التي حُرمت منها، وجاهد مصلحوها منذ بداية القرن العشرين للعمل من أجلها، بدءاً بإصلاحات «المشروطية» في أوائل القرن الماضي، مروراً بمحاولات محمد مصدق في وسط القرن، وانتهاءً حتى بمحاولات الإصلاحات لمحمد رضا بهلوي بعد ذلك. كان المأمول أن تقوم قائمة إيران على أساس من التنمية والعدل في الداخل، والسلام مع الجوار والعالم في الخارج، لكن رجال الدين في السُّلطة أخذوها إلى سكة أخرى، سكة مليئة بالضبابية القوميّة والشهوة التوسعية، القائمة على خرافات لم تتورّع في بعضها أن يقول أحد المسؤولين فيها للبسطاء إنّ «الولايات المتّحدة تعطل من ظهور المهدي!» وعندي أن مثل هذا التصريح يساوي، بل يفوق، الطبيعة التدميرية الصلبة التي تقوم بها طهران في الداخل وفي الجوار، لأن تدمير العقول هو الطريق إلى السيطرة والتحكم والحشد لتحقيق أهداف ضبابية وظلامية في نفس الوقت. لقد حملوا الجماهير الإيرانية على تضحيات فوق طاقتها، وبددوا الموارد، وهي محدودة، ووجّهوها إلى مناطق الحشد وشراء الذمم وتمويل الميليشيات، وإغراء البسطاء والتغريب بالسّدج، وفي نفس الوقت حرمت الجماهير الإيرانية من حلم التنمية، وأبدلوا بها وهَمّ التوسع!

العاقل في إيران لا بدّ أن يتساءل: ما فائدة أن ترصد ميزانيات وتوجّه أسلحة وتفتح معسكرات تدريب على العنف في لبنان مثلاً؟ فقط من أجل شقّ صفوف المجتمعات العربية في لبنان والجوار. وبسبب صدفة الميلاد في مذهب معين يؤخذ جُلّ شبابهم إلى حروب بالوكالة للدفاع عن المستبدّ في دمشق وقتل أشقائهم السوريين! لم يُعدّ تحريك تلك الجماهير إلى الحدود مع إسرائيل بممكن أو بقادر على التأثير في الجمهور العربي بعد انكشاف الهدف الرئيسي من وجود حزب الله، فكل الجهود على الحدود من إسرائيل لم تكسب حتى شبراً واحداً، وهي لن تفعل⁽²⁶⁾.

ثم ماذا يمكن أن تُحقّق إيران على المدى المتوسط والبعيد في العراق؟ قطاع يتوسع من الرأي العام العراقيّ يحمل مقاومة ظاهرة أو مستترة للنفوذ الإيرانيّ، كما أن طبيعة الشعب العراقيّ بمكوناته ترفض الخضوع لقوّة خارجيّة، فإن تجاوزنا النظر عن المجموعة السياسيّة المستفيدة من الوجود الإيرانيّ الذي يشكّل اليوم حمايتها في بغداد، فلن نجد في النسيج العراقيّ من يحمل الودّ للتدخل الإيرانيّ الصارخ في شؤون العراقيين واستنزاف ثروتهم. الثابت أن المسألة مسألة وقت لا غير كي ينتفض العراقيون ضد ذلك التدخل، كما تُسمَع نتائج السلبية الوخيمة في إيران نفسها.

أمّا التدخل الإيرانيّ في اليمن فقد سبّب نكبة لكل أهل اليمن، المأساة الكبرى هي في محاولة فرض «أمثلة حزب الله في لبنان على اليمنيين»، وهي الأمثلة التي لا يعرف متخذو القرار في طهران غيرها، بل تفرض أشكالها في كل مكان يمكن للوجود الإيرانيّ أن يزرع فيه شيئاً من نفوذه. من الثابت اليوم أن مشروع ولاية الفقيه يفرز تناقضه من جهة، وإفلاسه من جهة أخرى، فبمنع محمود نجاد من الترشح يظهر الوجه المزيف للديمقراطيّة الإيرانيّة المدّعاة⁽²⁷⁾، فهو ليس رجلاً معادياً للنظام أو إصلاحياً يُخاف منه زعزعة ما بُني، ولا هو ليبراليّ، كما اتهم أبطحي وخاتمي وموسوي وكروبي وغيرهم، بل هو من أهل البيت الداخليّ، ومع ذلك مُنِع من الترشيح، وقد قال بعد ذلك إنه سوف يمتنع عن إثارة الموضوع اتقاء «الفتنة»⁽²⁸⁾!

ماذا بقي من شعارات لبيعها على المستضعفين؟ حقيقةً، السبب غير المعلن لمنع نجاد أن النظام في إيران تحوّل من عودة روح الثورة الخضراء، التي أشعلها وصول نجاد الثاني إلى الرئاسة، وقد منع حزب الله مؤخراً عرض فيلم في بيروت يحاكيها! التناقص على المواقع السياسيّة الرئيسيّة، الذي يفترض أنه تنافس طبيعيّ في أيّ مجتمع، هو بمثابة «فتنة»!

من جانب آخر، السيد جواد ظريف وزير الخارجية الإيرانيّة يُقرّ في مقال له مؤخراً بالنص بـ«وجود علاقة مباشرة بين التطرف والديكتاتورية»⁽²⁹⁾، ويبدو أن السيد ظريف يعتقد أن «الديكتاتورية» هي ما يفعله الآخر، أما النظام الذي يعيشه فهو «قمة الديمقراطية»، والنظام الذي يدافع عنه في سوريا ديمقراطيّ إلى العظم! هذه الضبابية أو عملية الإنكار لا تقف أمام باب التنظيم السياسيّ للدولة الإيرانيّة، بل تتعداه إلى بقية الأنظمة. فمن جانب آخر، الوضع الاقتصاديّ يتدهور في إيران من خلال تراجع سعر العملة وزيادة حجم البطالة بين الشباب، وانتشار الفساد، وانتشار تعاطي المخدرات، والتضييق على الحريّات،

حتى أبسطها وأكثرها إتاحة للشعوب، مثل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، أصبح معظمها محرماً! ماذا بقي من شعارات لبيعها على المستضعفين غير تلك التي لها علاقة بالخرافة والأساطير؟

لقد بنى النظام الإيراني مجموعة من الأساطير وصدّقها، وهي على الأرجح أساطير ثلاث كبرى، الأسطورة الأولى هي الانتصار للمستضعفين ضد المستكبرين، وتوزيع الاستضعاف والاستكبار يجري حسب التكييف السياسي وحسب مصالح النظام الإيراني، ففي سوريا مثلاً المستكبرون هم الشعب السوريّ الأعزل، والمستضعفون هم نظام بشار الأسد وترسانته الحربية والكيماوية! أما الأسطورة الثانية فهي الادّعاء بأن جميع أتباع المذهب الاثنا عشري يجب أن يكون ولاؤهم المطلق للولي الفقيه، يأمرهم فيطيعون. وهي أسطورة لا يقبلها العقل أو القانون الدوليّ أو التنظيم الحديث للدول. الفكرة التي لوّثت عدداً من المجتمعات العربية بمرض الطائفية البغيض، وإشاعة الكراهية في المجتمع الواحد. والأسطورة الثالثة هي حمل راية الصراع مع إسرائيل تحت شعار أجوف هو المقاومة. وإسرائيل هي التي حصل منها النظام في وقت ما على الأسلحة⁽³⁰⁾!

خامساً: ماذا على الخليجيين أن يفعلوا؟

أمام تكرار خيبات الأمل في الداخل الإيراني، وزيادة التوتّر في الجوار، فإنّ خطط مواجهة التوسع الإيراني في دول الخليج وفي العالم لا تزال غامضة أو غير جاهزة، سواءً إقليمياً أو دولياً، وحتى ذلك الوقت سوف تبقى المنطّقة تنزف، ولكن في الأساس من الدم العربي! ومن الأوفق القول إنه ليس هناك احتمال -إلا ضئيل جداً- لتحويل الصراع إلى صراع ساخن، لأن ذلك يحتاج إلى عوامل عديدة ليست جاهزة على الأرض. ومن هنا فلا بد من التفكير بمواجهة «ناعمة» إن صح التعبير، نضعها هنا للنقاش.

لذلك يُقترح أن تؤسّس علاقة جديدة مع إيران وفّقاً لمنظور استراتيجي، مبني على تقدير مجموعة من الاعتبارات، وعلى تشخيص دقيق لقضايا الخلاف، ومناطق احتمال «التوافق» ورسم سياسة بديلة «ناعمة» و«خشنة» على حدّ سواء، وعلى تحديد مجموعة أهداف وآليات لتحقيقها، وضوابط لضمان نجاحها، وبما يحقق المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة للبلاد الواقعة على ضفتي الخليج، وذلك وفّقاً لمداخل ثلاثة: الاعتبارات، والأهداف، والآليات. ويمكن تناولها على النحو الآتي:

1- الاعتبارات والمحددات الخليجية:

ثمة مجموعة من الاعتبارات الواجب النظر إليها برؤية استراتيجية، ومن أهم هذه الاعتبارات ما يلي:

أ- تعيش المنطقة الخليجية واقعا إقليميا تتقاطع فيه أغلب المخاطر في العالم، إذ تتلاقى مصالح وتتناقض أخرى، وفيه تتقاطع إرادات وتتصادم أخرى، وفيه أكثر القضايا محتملة التدويل في العالم المعاصر⁽³¹⁾. كما أن المنطقة تعيش حالة سيولة سياسية، وتشهد مظاهر تحول في مواقع القوى الكبرى وقوة تأثيرها وسرعة تفاهماتها وغموض أهدافها وتناقض قضاياها وتغير أدوارها، كما تعيش المنطقة الخليجية في ما بينها «تعارضاً» أو «تناقضاً» غير مسبوق في ملفات مهمة، كملف الإرهاب، ومستحقات التنمية، والتحدي في الجوار، لذلك فإن صراعاً ساخناً سوف يفجر المنطقة والعالم أيضاً، يمكن معرفة بدايته ولا يمكن التكهّن بنهايته، أو الركون إلى ردود الفعل غير المدروسة.

ب- أصابت العلاقات الأمريكية بدول منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً الدول العربية، هزة عميقة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، لا تقل في قوتها وعنفيها عن التفجيرات نفسها، كما أن إسقاط النظام العراقي وتفكيك دولته شكّل تطوراً نوعياً في السياسة الخارجية الأمريكية وعلاقتها بالشرق الأوسط وبشكل خاص بالمملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون، مما يستدعي تتبع ورصد منحنى علاقات الإدارة الأمريكية الجديدة بدول المنطقة، وخصوصاً المملكة العربية السعودية وإيران والعراق، باعتبار أوضاعهم الداخلية والخارجية تمثل تأثيراً مباشراً وغير مباشر على الأمن الوطني الخليجي.

ج- كما أن تداعيات ما آلت إليه أوضاع العراق وما يعرف بأحداث «الربيع العربي» جاءت لتؤكد أهمية الأمن الإقليمي في ذهن الدولة الخليجية، وفي تعاملها مع مصادر التهديد والخطر، فقد أحدثت هذه التداعيات تغيرات جوهرية في المنطلقات الفكرية للشعوب، وفي المطالب الشعبية، وفي قواعد العمل السياسية وشرعية السيادة الوطنية، وفي معايير القوة ومؤسراتها، وفي أسس التحالف ودواعيه. ولذلك تفرض الدواعي الأمنية على دول مجلس التعاون التعامل مع إيران بإرادة سياسية صلبة موحدة ويقظة دائمة وبمنظور استراتيجي، وبشكل جماعي.

د- ضرورة مراقبة المشكلات الداخلية في الساحة الإيرانية والمتمثلة في الصراع بين التيار الإصلاحية ورجال الدين والتيار المتشدد، وموجة الرفض الشعبي، والمشكلات

الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدولة، وفي مقدمتها زيادة نسبة البطالة واتساع مساحة الفقر، وخصوصاً بين الشباب، وتحديد انعكاسات تلك التطورات على أمن دول الخليج. ه- لفت النظر إلى أن مناهج التعليم الإيرانية (كما تقول الدراسة التي أشرنا إليها) وصلت إلى القول: «قد أسهمت تلك المناهج في إيجاد حالة من التعبئة النفسية ضدّ العرب... كما أصبح الصراع مع العرب صراعاً عقدياً وتربوياً»⁽³²⁾.

و- تأكيد دواعي تقوية مقومات الوحدة الوطنية في الدولة الخليجية، وضرورة التماسك الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع في دول الخليج، ومواجهة الطائفية السياسية، والقضاء على أسبابها، والحدّ من مظاهرها، وتطهير المجتمع من سمومها ومن تداعياتها على أداء الدولة وعلى الأمن الوطني.

2- الأهداف السياسية والاستراتيجية:

يجب أن تتطوّر سياسة دول الخليج مع إيران في المرحلة الحالية من خلال رؤية استراتيجية تحقق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، وهي:

- أ- العمل على منع التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية وعدم تجاوز مبادئ حسن الجوار وقواعد القانون الدولي واختراق السيادة الوطنية لدول مجلس التعاون ودول الجوار العربي.
- ب- الحدّ من سعي إيران المنهجي لتصبح الدولة المهيمنة في المنطقة، وخصوصاً منطقة الخليج العربي ودول الجوار العربي، وتطوير سلاح فتاك مثل الصواريخ طويلة المدى.
- ج- تخلي السياسة الإيرانية عن مفهوم الثورة والنهج الطائفي العابر للحدود، والتحوّل إلى مفهوم الدولة وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.
- د- توقّف إيران عن بناء قدرات عسكرية تتجاوز حاجتها الدفاعية والامتناع عن التلويح باستخدامها في أكثر من مناسبة ومن قبل قيادات سياسية وأمنية عليا.
- هـ- حل المشكلات الحدودية بين دول مجلس التعاون وإيران بأساليب الحوار والتفاوض وبما يضمن حقوق الطرفين.

3 - آليات العمل والتنفيذ المقترحة:

من الأهمية بمكان البحث عن عدد من الآليات في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية و«التعاون الأمني والقضائي والتعاون الاقتصادي والتجاري»، ومن ثمّ يمكن تفعيل هذه الآليات وتدعيمها والبناء عليها، وذلك من خلال:

أ- فتح قنوات للحوار على كل المستويات القيادية والسياسية والأمنية والاقتصادية لمواجهة القضايا الخلافية ووضع الحلول لها والتفاعل لتحفيف الأزمة بدلاً من الاكتفاء بإدارتها فقط.

ب- تشكيل اللجان المشتركة لبحث كل القضايا ووضع التصورات للتعامل معها وبما يحقق المصلحة للطرفين، وتكثيف الزيارات المتبادلة لكبار المسؤولين الخليجيين والإيرانيين، مع وجود أجندة خليجية مشتركة في القضايا الأساسية.

ج- تشجيع زيارات الوفود البرلمانية والشعبية المتبادلة وعقد المؤتمرات والندوات، بما يعزز التقارب والتعرف على القضايا ذات الاهتمام المشترك.

د- إنشاء مجلس لرجال الأعمال الخليجيين والإيرانيين، يسهم في دعم التعاون وتعزيز التنسيق بين القطاع الخاص في الضفتين.

هـ- تفعيل دور السفارات الخليجية، والأجهزة المختصة بجمع المعلومات التي تتعلق بالقضايا السياسية والأمنية، سواء من داخل إيران أو من خارجها، وتحليلها والتوصية بتنفيذها.

و- اعتماد دبلوماسية نشطة وجماعية من دول الخليج باتجاه الدول الكبرى والدول المؤثرة والرأي العام العالمي لشرح الهواجس والمخاوف من سياسة إيران التوسعية.

خاتمة

سوف تبقى القضية الإيرانية بالنسبة إلى الخليج أولاً وكذلك إلى العرب قضية مساهمة في استنزاف الطاقات، وإن كان الصراع المباشر غير وارد، وكذلك التدخل الدولي، فمن الممكن أن تظل المسألة معلقة تستهلك طاقات عربية وإيرانية، ولا أحد يهون من المعضلات التي تواجه تلك المسألة، وخصوصاً في عدم نضج مؤسسات الدولة الإيرانية، بين الدولة والثورة، كما أنّ المراهنة على إخضاع طرف لآخر قد يكون من نسج الخيال. من هنا وجب التفكير خارج الصندوق كما قلنا في السابق، ومحاولة الوصول إلى مكان يبدأ بتجميد المشكلات والتعاون في المصالح المشتركة، ومن ثمّ حلّ المعضلات الأكبر. أمّا ترك المسائل كما هي والخندقة في المكان فبالتأكيد سوف يطيل الأزمات، ويبدد الموارد، ويشتت الطاقات.

قائمة المراجع والهوامش

- (1) لا يوجد حكم منفتح تحت العمامة.
- (2) يجوز المرشد الأعلى في إيران (وحسب الدستور) صلاحيات واسعة ومطلقة تشريعية وتنفيذية بحسبها عليه أكبر الدكتاتوريات التي عرفت في العالم. للاطلاع على الدستور وتعديلاته انظر: دستور إيران الصادر عام 1979 شاملاً تعديلاته لغاية عام 1989، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات: تحديث مشروع الدساتير المقارنة. https://www.constituteproject.org/constitution/Iran_1989.pdf?lang=ar
- (3) كما حدث لأول رئيس للجمهورية الإيرانية، وهو أبو الحسن بنى صدر، الذي اضطرَّ إلى الهرب، أو مع محمد علي رجائي رئيس الجمهورية الثاني (أغسطس 1981).
- (4) وكذلك بسبب فشل الدولة الوطنية العربية في الوفاء باحتياجات المواطنين في الحداثة والتنمية.
- (5) أحد أسباب تحول إيران من المذهب السني إلى الشيعي في أوائل القرن السادس عشر (الصفويون) هو حربهم مع العثمانيين السنة.
- (6) نبيل العتوم: المنطلقات المذهبية للمشروع الجيوسياسي الإيراني. السنة العرب في الكتب المدرسية الإيرانية، ندوة في مركز الدراسات الاستراتيجية في أبوظبي، أبريل 2014.
- (7) تجربة الثورة الوطنية التي قادها محمد مصدق، وأفضلها التحالف بين القوى الخارجية (الولايات المتحدة ورجال الدين الشيعة الإيرانيون) انظر في ذلك: Iran, Foreign Affairs, July\August, What Really Happened in Iran, 2014 Ray Takeyh، إذ يلقي المقال ضوءاً جديداً ومهماً على دور رجال الدين الإيرانيين في الثورة المضادة للشعب الإيراني.
- (8) تحدثت أوباما في وقت ما عن «الشراكة بين إيران ودول الخليج» في الإقليم، كما تحدثت عن أهمية الإصلاحات الداخلية في دول الخليج، لتقليل تراكم مساحة عدم الرضا وتحفيف منابع الإرهاب.
- (9) لم ينتج عن تلك المبادرة أي نتائج إيجابية.
- (10) العرب: وساطة كويتية لتهدئة التوتر بين الخليج وإيران، 25 يناير 2017. <http://cutt.us/ul00M>
- (11) محمود حمدي أبو القاسم: السياسة الأميركية تجاه إيران بعد ترامب.. ضغوط مكثفة ومواجهة غير مستبعدة، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 14 أغسطس 2017. <http://cutt.us/PTUKV>
- (12) هذا الخلاف هو فرصة جديدة للتدخل الإيراني.
- (13) محمد خلفان الصواهي: الثغرة الاستراتيجية.. كيف تستفيد إيران من الأزمة الخليجية؟ مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، 3 يوليو 2017. <http://cutt.us/RbaAo>
- (14) حذيفة إبراهيم: البحرين تحبط تهريب 19 إرهابياً في عمليتين مختلفتين، جريدة اليوم، الدمام: دار اليوم، 6 يونيو 2016، ص 6.
- (15) تلك خرافة أخرى يراها بعض متخذي القرار في إيران ويرجّح لها بين البسطاء، أن المهدي المنتظر سوف يخرج من مكة، لذلك تبقى مكة مكاناً يوجه إليه أنظار العوام! للمزيد انظر: إيمان زهران: أزمنة موسمية: تسييس الحج ونظريات التدويل للأماكن المقدسة، المركز العربي للأبحاث والدراسات، 20 سبتمبر 2016. <http://www.acrseg.org/40360>
- (16) العبدلي منطقة شمال الكويت، اكتشف فيها مخزن سلاح تحت الأرض، تبين أنه منقول من أماكن مختلفة، بينها إيران، وقدم المتهمون، من بينهم إيرانيون وكويتيون، إلى المحاكم وصدرت بحقهم أحكام من بينها الإعدام والسجن المؤبد. انظر: أورينت نت: تفاصيل القبض على خلية «حزب الله» الإرهابية في الكويت، 18 أبريل 2017. <http://cutt.us/2xAvZ>
- (17) الحادثة الإرهابية التي استهدفت جامع الإمام الصادق.
- (18) اكتشاف خزائن سلاح متطور في العبدلي/ شمال الكويت.
- (19) سميت القضية إعلامياً بقضية «حَبَّ الرِّمَان» لأن المتآمرين استخدموا ذلك التعبير للإشارة إلى وصول أو تخزين الأسلحة التي كان يشار إليها بـ«حَبَّ الرِّمَان».
- (20) ميرزا الخويلدي: الكويت: الوحدة الوطنية تنتصر على الإرهاب، الشرق الأوسط، لندن: الشركة السعودية-البريطانية للأبحاث والتسويق، العدد 13553، 6 يناير 2016، ص 5.
- (21) من المهم هنا الإشارة إلى كتاب ألفتها باحثة فرنسية وترجم إلى الإنجليزية بعنوان: National SHIA Politics. Region and political Network in the Gulf, Hurst publication, Laurence Lauer, 2011/2008. هذا الكتاب يشير إلى مكان لم يُنتبه إليه في الكتابات العربية في الموضوع، وهو أن «إيران تستخدم المناطق العربية (العراق) كمكان لتجنيد الشيعة الخليجيين المغرَّب بهم، كما تستخدم حزب الله لتدريب هؤلاء المغرَّب بهم». وهي دراسة في نظري تستحق الترجمة إلى العربية.
- (22) في 25 مايو 1985 تعرَّض أمير الكويت الراحل جابر الأحمد لمحاولة اغتيال، قام بها مجموعة تابعة لحزب الله وإيران، ثم تبعها عدد من حوادث اختطاف الطائرات الكويتية المدنية لإطلاق سراح القتلة من السجن. كان ذلك في 5 أبريل 1988، واختطفت الطائرة إلى مطار مشهد الإيراني، ثم إلى بيروت (لم يُسمح بهبوطها) ثم إلى الجزائر، حيث قتل بعض المسافرين. للمزيد انظر:

- محمد بني هميم، العلاقات الكويتية-الإيرانية بين الاستمرارية والتغيير، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 3 أغسطس 2017
<http://cutt.us/5bE7e.2017>
- (23) محمد السيد الصياد: علاقة إيران بالتنظيمات الإرهابية-دراسة في سيكولوجية العنف الإيرانية منذ قيام الثورة وحتى الآن. مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 29 مايو 2016. <http://cutt.us/vHeA4>
- (24) رويترز: إيران تحمّل ترامب مسؤولية زعزعة الاستقرار وترفض وصف «الدولة المارقة»، 15 يوليو 2017.
<http://cutt.us/5yDxl>
- (25) ربما نتيجة الضغط يقوم الشعب الإيراني بصنع ربيعه، وهو احتمال قائم.
- (26) محمد الرميحي: الطبيعة التدميرية لإيران، المشهد اليمني، 29 أبريل 2017. <http://cutt.us/fbB00>
- (27) صرح محمود نجاد للشبكة التلفزيونية الفرنسية الناطقة بالعربية بتاريخ 3 مايو 2017 قائلاً: «الديمقراطية الخاضعة للسيطرة في نهاية الطريق»، إشارة إلى تحكّم المرشد في الحياة السياسية الإيرانية.
- (28) لأنه يعرف مدى تسلط الأجهزة ومتابعتها لأيّ خارج عن الخط العام.
- (29) محمد جواد ظريف (بالإنجليزية في «نيويورك تايمز»): لنخلص العالم من الوهابية، 3 سبتمبر 2016.
- (30) في فضيحة كونترا غيت (وتسمى فضيحة إيران 1985) التي أثبتت أن المصالح فوق المبادئ، إذ حصلت إيران على سلاح من إسرائيل، العملية الفضيحة موثقة على الإنترنت.
- (31) مخزون النفط والغاز اللذين يحتاج إليهما العالم لبقائه.
- (32) نبيل العتوم: مصدر سبق ذكره.